المبحث الثاني : مرحلة جمع المادة العلمية المتخصصة:

بعد الانتهاء من مرحلة اختيار الموضوع المتعلق بالبحث يشرع الباحث في قراءة المصادر و الوثائق العلمية بهدف جمع المادة العلمية اللازمة لكتابة البحث، و نقطة البداية أن يبدأ الباحث بالتعرف على المكتبات العامة و الخاصة للحصول على البيانات الضرورية، و هي تمثل أدوات أساسية للباحث مثل البيبليوغرافيا الوطنية، فهارس الناشرين، الفهارس المجمعة، مطبوعات المكتبات الكبيرة، و كذلك دليل المكتبات إن وجد، ليتمكن الباحث من معرفة أشهر المكتبات و معرفة محتوياتها للتمكن من مراسلتها أو زيارتها.

إن الاطلاع على نظام الفهرسة المعتمد في كل مكتبة يمكن الباحث من الاطلاع على أنواع الفهارس، فهناك من لها فهارس للمؤلف، و هناك من لها فهارس للعناوين، و منها من لها فهارس للمواضيع[2].

إن المادة العلمية المراد جمعها متعددة، فمنها المصادر و منها المراجع و منها المقالات العلمية و منها الرسائل و المذكرات العلمية و منها المحاضرات و منها الأحكام القضائية و المواقع الالكترونية الرسمية، و سنتناول كل هذه المادة العلمية وفق التفصيل الآتي :

المطلب الأول : المادة العلمية الورقية و طرق التعامل مع المكتبة :

إن المصادر نوعان : مصادر شرعية، و مصادر رسمية.

المقصود بالمصادر الرسمية الوثائق القانونية، بحكم أنها مادة علمية ضرورية في كل بحث قانوني دون استثناء، و المصادر الرسمية أنواع تبعا لتدرجها، فهناك ما يسمى بالوثيقة الدستورية، و الاتفاقيات الدولية، و القوانين العضوية، و القوانين العادية، و الأوامر الرئاسية، و المراسيم الرئاسية، و المراسيم التنفيذية و المراسيم الوزارية، و القرارات الوزارية و التعليمات الوزارية؛ فكل هذه المصادر تسمى رسمية باعتبار أن الجهة التي أصدرتها هي جهة رسمية مخولة دستورا و قانونا للقيام بذلك.

الفرع الأول : المصادر الورقية :

أولا : المصادر :

إن المصادر نوعان : مصادر شرعية، و مصادر رسمية وضعية، فأما المصادر الشرعية فهي : القرآن الكريم و السنة النبوية الطاهرة، و إجماع صحابة رسول الله صلى الله عليه و سلم، و القياس؛ و أما المصادر الوضعية فهي النصوص القانونية بمختلف أنواعها و مستوياتها.

---

[1] عبد الناصر أبو زيد، المرجع السابق، ص 27.

[2] فاضلي إدريس : الوجيز في المنهجية و البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 245.

ثانيا : المراجع العلمية :

أ ـ تعريف المراجع :

تعتبر مرحلة حصر المراجع المعيار الذي يجعلنا نتحقق من صلاحية الملاحظة العلمية أو عدمها في أن تكون بحثا علميا إذ لا يوجد بحث بلا مراجع، و المراجع هي إسناد البحث العلمي إلى معطيات علمية مهمة سابقة في الوجود لهذا البحث، و هي تمنح البحث الجدية، و تشير إلى أنه قد قام على أسس علمية صحيحة، كما تعبر المراجع عن شخصية الباحث العلمية و قدراته الذهنية، و متابعته للمستجدات ذات العلاقة ببحثه.

و يستخدم الباحث المراجع بقصد تأكيد ملاحظته العلمية القانونية مع بيان نقاط الاختلاف أو الالتقاء أو التناقض فيما بينها، فالمراجع هي وسيلة الباحث و أدائه التي لا يمكن أن يقوم البحث بدونها، و من شأن وجود الوفرة في المراجع دعم البحث و تقويته و تأكيد جديته و صلاحيته في أن يكون بحثا علميا[1].

فالمراجع القانونية هي مجموعة من المؤلفات يعدها متخصصون في مجال القانون كل حسب تخصصه، و تكون محكمة من مجموعة من الخبراء، و هذه المؤلفات تعبر عن آراء أصحابها و لا تعبر عن اتجاهات المكتبات و دور النشر التي قامت بإصدارها.

ب ـ أنواع المراجع :

1 ـ المراجع العامة :

هي المؤلفات التي تتناول موضوعا عاما، مثال ذلك المؤلفات التي تتناول النظم السياسية أو القانون الإداري أو أحكام القانون الدولي الخاص، أو تلك التي تتناول بالشرح الإجراءات الجنائية أو نظرية الالتزامات أو المدخل للفقه الإسلامي أو شرح قانون الوصية.

2 ـ المراجع المتخصصة :

هذه الطائفة من المؤلفات يكون موضوعها مخصصا لنقطة بحث واحدة، مثال ذلك المؤلف الذي يتناول موضوع التأجير التمويلي، أو المؤلف الذي يتناول بالبحث موضوع الدعوى الدستورية، و هذه النوعية من المؤلفات تتناول موضوع الدراسة من كل جوانبه و بفنياته المختلفة[2].

---

[1] بشار عدنان ملكاوي : المنهجية العلمية لكتابة الأبحاث و الدراسات القانونية، لم تذكر دار النشر، 2013، ص 26.

[2] صلاح الدين فوزي : المنهجية في إعداد الرسائل و الأبحاث القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 108.

ثالثا : المقالات العلمية و الدوريات :

هي الأبحاث و المقالات القانونية المنشورة في المجلات العلمية، و هي تستمد أهميتها من كونها تعبر عن الإنتاج العلمي الذهني لباحثين على مستوى علمي عال، و هي تحمل فكرا قانونيا متجددا و آراء تقوم على أساس منهجي لها امتيازات عديدة منها سعة الخبرة العلمية و الإدراك و المعرفة.

و غالبا ما ينظر إلى وفرة الأبحاث و المقالات القانونية في بحث ما كميزة له و أساس سليم يبنى عليه، بل يمكن القول بأن الدراسات و الأبحاث التي تخلو من هذا النوع من المراجع هي أبحاث و دراسات معيبة بقلة الاطلاع و عدم معرفة الباحث بما هو جديد في إطار بحثه[1].

رابعا : الأحكام القضائية :

قد لا تنشر المكاتب الفنية للقضاء كل ما يصدر لسبب أو لآخر، و بعض الأحكام غير المنشورة تكون على جانب كبير من الأهمية، لذلك يقتضي الأمر من الباحث دراسة ملفات الدعاوى المتعلقة بموضوعه، و الصادرة في مدة لا تقل عن عشر سنوات، و ذلك لغرض اكتشاف السياسة القضائية في دعاوى و طعون محددة، و الحلول المبتكرة التي ابتدعها القضاء بمناسبة النظر في منازعة لم ينظمها المشرع أو نظمها تنظيما ناقصا، أو بصدد المنازعات الطريفة التي تساعد في اكتشاف جوانب أخرى من المجتمع[2].

خامسا : الرسائل و المذكرات العلمية :

إن الرسائل العلمية تقوم أساس البحث المبتكر لمدة زمنية يرد حدها الأدنى في قوانين تنظيم الجامعات و يخضع إعدادها لإشراف علمي من قبل أحد الأساتذة المتخصصين، و يمنح معدها درجة علمية، الدكتوراه أو الماجستير بالتقدير الذي توصي به لجنة المناقشة و الحكم على أن يصدر بمنح تلك الدرجة قرار من مجلس الجامعة المختصة، و إن قرار منح الدرجة العلمية للدكتوراه هو قرار مركب تشارك في تكوينه عدة جهات رسم القانون لكل منها مجال نظره و تقديره[3].

فالرسائل العلمية بمختلف مستوياتها سواء كانت رسالة دكتوراه أو مذكرة ماجستير أو مذكرة ماستر تلعب دورا هاما في توجيه الطالب الباحث، و لعل أهم فائدة تتمثل في توجيهه و إحالته إلى المراجع التي اعتمدت في هذه الرسائل العلمية، ما يجعل الباحث يختصر وقتا كبيرا للبحث عن المادة العلمية المتعلقة بالموضوع المراد البحث فيه، بشرط أن يكون الموضوع جديدا، أو أنه تناوله من وجهة أخرى.

---

[1] بشار عدنان ملكاوي، المرجع نفسه، ص 32.

[2] عبد القادر الشيخلي : إعداد البحث القانوني، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، لم تذكر سنة النشر، ص 18.

[3] صلاح الدين فوزي، المرجع السابق، ص109.

و الأصل أن رسائل الماجستير و الدكتوراه ثرية بالفكر و المعلومات المتخصصة جدا، و أنها تحمل تميزا منهجيا في أنها تتجنب العيوب التي قد يقع فيها الباحثون، و هي كما يفترض تحمل عنصر التجديد في المسائل القانونية التي تعالجها، و تتطرق بالتفصيل للأحكام القانونية، مما يعطيها ميزة التعمق العلمي في موضوعاتها، و تقدم أعمال رسائل الماجستير و الدكتوراه للباحث طرحا علميا مختلفا و جديدا، فهي مختلفة عن تلك التي نجدها في الكتب المنهجية و جديدة في أنها أعمق و أكثر جدية في البحث العلمي، و من هنا تعتبر هذه المراجع مثرية جدا للأعمال البحثية[1].

سادسا : المعاجم اللغوية و القواميس :

و هي مطبوعات مرجعية تهتم بتجميع الكلمات و المفردات في ترتيب هجائي، و تعطي معانيها و اشتقاقاتها و توضح طريقة تلفظها و استخداماتها و ما شابه ذلك من الأمور التي تهم الباحثين، سواء كان ذلك في المعاجم اللغوية مفردة اللغة (من العربية إلى العربية / عربي – عربي) أو من اللغات الأجنبية إلى العربية (إنجليزي – عربي، فرنسي – عربي) أو بالعكس (عربي – إنجليزي)، و من أمثلة المعاجم العربية لسان العرب، و القاموس المحيط، و كتاب العين، و المنجز، أما المعاجم و القواميس الأجنبية فهي كثيرة[2].

سابعا : الموسوعات و دوائر المعارف :

هي المطولات في شتى ميادين القانون، مثل موسوعات Dalloz، الدليل العملي و كل منها يتناول مختلف فروع القانون، إما على أساس الأحرف الأبجدية، و إما على أساس المواد القانونية، و بعضها بدأ يتم ترجمتها إلى العربية، مثل مجلة القانون العام و علم السياسة.

الوسيط و هي أقل من موسوعة و أكثر من كتاب، مثل الوسيط في شرح القانون المدني للسنهوري، الوجيز في القانون الدولي ل "إدمون نعيم"، القانون الدولي الخاص ل "تيان"[3].

---

[1] بشار عدنان ملكاوي، المرجع السابق، ص 30.

[2] عامر إبراهيم قنديلجي : البحث العلمي و استخدام مصادر المعلومات التقليدية و الإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 285.

[3] صالح طليس : المنهجية في دراسة القانون، ط1، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2010، ص 161.

الفرع الثاني : طرق الاتصال بالمكتبة :

لاشك أن المكتبة تلعب دورا رئيسيا في البحث و التنقيب عن الحقيقة و التوصل إلى المعرفة، فالمكتبة هي ثمرة جهد العديد من العلماء عبر قرون طويلة و لحضارات مختلفة، ففيها تحفظ الكتب، و التقارير و الأبحاث النتاج الفكري للأجيال السالفة، لتكون هاديا و مرشدا لمن بعدهم من بني البشر، و تعتبر المكتبة أحد الشرايين الرئيسية في الجامعات و المعاهد العلمية اليوم.

فبالإضافة إلى الحرم الجامعي الملائم و ثلة أعضاء هيئة التدريس الأكفاء، تعتبر المكتبة ثالث اثنين، لتؤدي رسالتها بصدق و أمانة، و قد غرت معظم الجامعات في العالم أساليب تدريسها التقليدية و اعتمدت أسلوب البحث و الاستقصاء، و بالتالي أصبحت المكتبة هي المكان الذي يحج إليه الطلبة على اختلاف مستوياتهم التعليمية[1].

و يفترض أن يفهم الباحث و القارئ دور المكتبة في تقديم المعلومات و الكتب و المواد المكتبية الأخرى المطلوبة لقراءته و بحثه، و أن يأخذ فكرة عامة عما يدور في داخل هذه المؤسسة الثقافية و العلمية و الإعلامية بالنسبة للأمور الأساسية التي تخص كتابة البحوث و الرسائل الجامعية[2].

أولا : المقصود بالمكتبة :

أ ـ تعريف المكتبة :

هي المكان الذي تتجمع فيه مجموعات الكتب و المراجع و المطبوعات الأخرى – حكومية كانت أو خاصة – و هي مرتبة و مصنفة بطريقة علمية، حسب الموضوع أو الباحث أو العنوان، حتى يتمكن الباحث من التوصل إلى ما يصبو إليه بيسر و سهولة، فمراجع المكتبة جميعها من الكتب و الدوريات و غيرها مصنفة كل على حدا، و مرتبة على الأرفف بحيث يسهل التعرف عليها من خلال استرشاد الباحث بالكشافات المتوفرة له عادة في القاعة الرئيسية للمكتبة[3].

ب ـ أنواع المكتبات :

1 ـ المكتبة القومية : تسمى بمكتبة الدولة أو المكتبة الوطنية، و السبب في ذلك أن الحكومة هي التي تمولها و تنفق عليها، و وظيفتها المحافظة على الإنتاج الفكري للدولة و خدمة أهداف البحث، كما تقر هذه المكتبات

[1] كامل محمد المغربي : أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، ط4، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص 58.

[2] عامر إبراهيم قنديلجي : البحث العلمي و استخدام مصادر المعلومات التقليدية و الإلكترونية، المرجع السابق، ص 421.

[3] كامل محمد المغربي، المرجع نفسه، ص 59.

بقانون الإيداع، أي بإلزام المؤلف أو الناشر بإيداع نسخة من المؤلف (الكتاب) بدار الكتب لضمان حق المؤلف أو دار النشر بأن هذا الكتاب أو مصدر المعلومات عائد له، و لا يحق لغيره أن ينسبه إليه، و تقر له برقم خاص يسمى برقم الإيداع الذي يحفظ حقوق المؤلف أو دار النشر و يسمى بالاستدلال.

2 ـ المكتبات الجامعية : يوجد في الجامعات مكتبة تسمى مكتبة الجامعة أو المكتبة الأم، كما يوجد عدة مكتبات موزعة على التخصصات المختلفة بحيث تحتوي كل مكتبة على كتب و مراجع و ... عائدة للتخصصات الكلية الموجودة فيها المكتبة، و تعود هذه المكتبات جميعها للمكتبة الأم بالتزويد و المتابعة، و تقدم هذه المكتبة خدماتها للطلبة الجامعيين و الباحثين للحصول على المعلومات المطلوبة.

3 ـ المكتبات المتخصصة : تسمى هذه المكتبات بالمتخصصة لأنها عائدة لتخصص واحد، أي أنها تختص بإنتاج فكري معين كالفيزياء أو الأدب أو اللغات... كما يوجد مكتبات في الشركات الكبرى و المؤسسات المختلفة تعود للشركة أو المؤسسة كل ضمن تخصصه، كما يوجد أنواع أخرى للمكتبات منها مراكز التوثيق التي توثق المصادر الأولية للمعلومات و المطبوعات و نظم استرجاع أوعية المعلومات[1].

ثانيا : وظائف المكتبة :

لعل وظائف المكتبة تتمثل في مهمتين أساسيتين، أما الأولى فهي تجميع أكبر عدد ممكن من المادة العلمية المتخصصة، و أما المهمة الثانية فتتمثل في تصنيف و تنظيم المراجع.

أ ـ تجميع و توصيف المادة العلمية :

و هو ما يسمى بالببليوغرفيا و هي كلمة يونانية تعني وصف الكتب و المصادر الأخرى، و للببليوغرافيا قواعد و أصول يتم من خلالها جمع و وصف و تنظيم الكتب و المصادر الأخرى للمعومات في موضوع معين أو لمؤلف معين أو لفترة زمنية معينة.

يقوم بإعداد البيبليوغرافيات المكتبات الوطنية و غيرها من المكتبات و الأفراد المتخصصون، و يمكن للباحثين من خلال الببليوغرافيا معرفة ما نشر في مجال بحثهم بسهولة و يسر، و هي تقدم معلومات كاملة عن الكتب مثل : (المؤلف، العنوان ، الطبعة، الناشر، مكان النشر، سنة النشر، عدد الصفحات، و الموضوعات التي يعالجها الكتاب)[2].

[1] عبد الله خريسات : التطبيق العملي للمكتبة، ط1، دار عالم الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص ص 26، 27.

[2] مكي مصطفى : البحث العلمي ، آدابه و قواعده و مناهجه، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2013، ص 50.

لقد أصبحت المكتبات و مراكز المعلومات تقوم بتجميع و تنظيم مصادر المعرفة و تقديمها للمستفيدين بمختلف الوسائل، كما أن المكتبات و مراكز المعلومات أصبحت مرتبطة بمختلف المؤسسات العلمية و تعمل على تطوير هذه المؤسسات، و كذلك تقويم مختلف المعلومات التي تساعد على تطوير البحث، خاصة و أن النظم التعليمية اعتمدت أسلوب البحث و الاستقصاء بدلا من الأساليب التقليدية[1].

ب ـ تنظيم و تصنيف المكتبة :

التصنيف هو سلسلة أو مجموعة من الأرقام مرتبة بنظام معين طبقا لمبدأ معين أو لتألفها مع بعضها، و يهتم التصنيف بجمع الأشياء المتشابهة و فصل الأشياء غير المتشابهة، و ذلك طبقا لخطة منهجية، و هو أيضا خطة منهجية لترتيب الكتب و المواد الأخرى في تسلسل منطقي للموضوع أو الشكل و تسمى بخطة التصنيف، مما يسهل سحب و إرجاع المواد بحيث تكون رفوف الكتب وفقا لنظام التصنيف المتبع[2].

و تعمل المكتبة حسب نظام معين من أجل تسهيل تعرف العاملين من ناحية و الباحث من جهة أخرى على المراجع المتوفرة، و قد شاع استعمال بعض النظم في مكتبات العالم، و ذلك لأنها أثبتت جدواها في تسهيل عمل القائمين على المكتبة من ناحية ترتيب الكتب في مجموعاتها، أو في التعرف عليها بغرض الإعارة أو الطلب.

و من أهم هذه الأنظمة هي تصنيف "ديوي" العشري الشائع الاستعمال، و تصنيف "كاتر"، و تصنيف "براون"، و التصنيف العشري العالمي، و تصنيف مكتبة الكونغرس[3].

يعتبر نظام ديوي من أشهر أنظمة التصنيف العالمية، ظهر هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1876 من قبل شخص يدعى ملفيل ديوي، و لد ديوي عام 1851، و اهتم بالكتب و المواد العلمية، و كان يعمل مساعدا مكتبيا، و من ثم أسس أول مكتبة مدرسية و كان يعمل بجامعة كولومبيا بنيويورك، و من حرصه الشديد على الكتب درس عن أنظمة التصنيف الأخرى، و أوجد نظاما خاصا به للتصنيف عام 1876.

لقد قسم ديوي المعارف الإنسانية إلى عشرة أصول رئيسية، ثم عاد و قسم كل أصل إلى عشرة فروع، و ثم خصص لكل فرع من هذه الفروع مجموعة من عشرة أرقام، ثم قسم كل فرع من الفروع المائة إلى عشرة أقسام تسمى الشعبة[4].

أما تصنيف ديوي فيصنف القانون في الرقم 340، و هناك فروع أخرى تتفرع عنه، و هي كالآتي :

---

[1] عبد الله محمد الشريف : مناهج البحث العلمي، دليل الطالب في كتابة الأبحاث و الرسائل العلمية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 49.

[2] عبد الله خريسات ، المرجع السابق، ص 39.

[3] كامل محمد المغربي، المرجع السابق، ص 65.

[4] عبد الله خريسات، المرجع نفسه، ص 40.

341 ـ القانون الدولي.

342 ـ القانون الدستوري.

343 ـ القانون العام.

344 ـ القانون الاجتماعي.

345 ـ القانون الجزائي.

346 ـ القانون الخاص.

347 ـ الإجراءات المدنية.

348 ـ أنظمة و دعاوى[1]؛ هذا و تجدر الإشارة إلى أن هذا التصنيف هو الأكثر شيوعا في المكتبات العالمية.

و تتوقف أهمية بيانات و معلومات المراجع على أهمية البحث العلمي بصفة عامة و القانوني بصفة خاصة، و تتمثل الأهمية في أنها المصدر الأساسي لاختيار المشكلات و الظواهر البحثية، و التي تشكل نقطة الانطلاق الحيوية في أية بحوث علمية.

كما أنها (أي المكتبة) وسيلة البحوث العلمية و هدفها في آن واحد، حيث إن البيانات و المعلومات هي المادة الأساسية لأي بحث علمي، و التي بدونها لا يمكن دراسة المشكلات و الظواهر و تحليلها، و التعرف على أبعادها و أسبابها و سبل معالجتها.

فضلا عن أن نظم البيانات و المعلومات هي أساس العلم و زيادة للوعي الثقافي و التخصصي، و تأهيل للكفاءات البشرية في مختلف مجالات البحث العلمي[2].

فبالرغم من كل التطور التكنولوجي الذي لحق الإنسانية، من نظم معلوماتية إلكترونية، إلا أن قيمة المكتبة التقليدية تبقى قائمة، نظرا لقيمتها الواقعية مقارنة مع المكتبات الافتراضية، فالكتب المعدة في النسخ الورقية تبقى في النهاية هي الوسيلة الأكثر فعالية في حفظ و تخزين الفكر الإنساني و تمكين الأجيال المقبلة منه.

[1] عامر إبراهيم قنديلجي : البحث العلمي و استخدام مصادر المعلومات التقليدية و الإلكترونية، المرجع السابق، ص 424.

[2] محمد السيد عرفة : أصول المنطق القانوني و البحث العلمي، ط1، دار الفكر و القانون للنشر و التوزيع، المنصورة، 2013، ص ص 131، 132.